



التصريح عن الذمّة الماليّة والمصالح في لبنان: العلنيّة المنقوصة في ضوء الممارسات الفضلى والتشريعات المقارنة



M=PI



NDI
المعهد
الديمقراطي
الوطني

منظمة
الشفافية الدولية
الائتلاف العالمي ضد الفساد



الجمعية اللبنانية
لتعزيز
الشفافية
لافساد

المؤلف:

القاضية د. رنا وليد عاكوم

تشغل القاضية رنا عاكوم منصب رئيسة دائرة التنفيذ في جديدة المتن. وهي ضابط الاتصال لشؤون مكافحة الفساد في وزارة العدل مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات منذ العام ٢٠١٥، وممثلة وزارة العدل في "لجنة الإدارة والعدل" البرلمانية في ما يتعلق بقوانين مكافحة الفساد.

حالياً، ترأس القاضية رنا عاكوم "فريق عمل مواءمة قوانين مكافحة الفساد مع المعايير الدولية" المؤلف بموجب قرار صادر عن وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، كما وتتولى رئاسة مكتب التعاون الدولي والمساعدة القانونية المتبادلة في وزارة العدل.

"This study is made possible by the generous support of the American people through the United States Department of State. The contents are the responsibility of Transparency International - Lebanon and do not necessarily reflect the views of the Department of State or the United States Government."

تماشياً مع سياسة الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية - لا فساد لتوفير معلومات مفتوحة المصدر للجمهور، يمكن استخدام هذا المنشور مع ذكر مصدره. إذا لم تتم الإشارة إلى المصدر، تحتفظ الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية بحقوقها في اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة ضد أي شخص يستخدم محتوى هذا المنشور دون ذكر المصدر.

المحتويات

١	مقدمة
٣	القسم الأول- المعايير الدوليّة والممارسات الفضلى في التصريح عن الذمم الماليّة والمصالح
٣	أولاً- المعايير الدوليّة
٥	ثانياً- الممارسات الفضلى
٦	العلنيّة
٧	المكثنة
٨	سهولة الاستخدام
٩	وجود شركاء
٩	التّهج القائم على المخاطر
١٠	ثالثاً- تجارب الدول
١١	فرنسا
١٢	تونس
١٣	أوكرانيا
١٥	القسم الثاني- نظرة تقويمية في ضوء المعايير الدوليّة
١٥	أولاً- علنيّة التصاريح ودوريّتها
١٥	علنيّة التصاريح ودوريّتها في التشريع اللّبناني
١٦	علنيّة التصاريح ودوريّتها في التشريعات المقارنتة
١٩	ثانياً- ثغرات وحلول
٢٣	خاتمة
٢٤	المراجع

مقدمة

أجبر المشرع البورتوريكي نيكولا نوجيراس Nicolas Nogueras على الإستقالة من منصبه كنائب لرئيس مجلس الشيوخ لأنّ البيانات الماليّة التي كان قد قدّمها لم تبرز مصدر المال البالغة قيمته ٥٠,٠٠٠ دولار أميركي والذي سدّده كدفعة أولى من أصل ثمن منزلٍ ثانٍ له قيمته الإجمالية ٣٥٠ ألف دولار أميركي...

أقدمت وزيرة الاقتصاد الأرجنتينيّة، فيليسا ميسيلي Felisa Miceli ، على الإستقالة بعد العثور على مغلّف في مكتبها يحتوي على مبلغ نقدي قيمته ٨٠,٠٠٠ دولار أميركي وعجزها عن تبرير مصدره في ضوء إقرار الأصول الذي كانت قد قدمته... ألقى القبض على العديد من السّياسيين البارزين في جنوب إفريقيا، ومن بينهم ويني مانديلا Winnie Mandela، وفي حوزتهم أصولاً تتجاوز الأصول المصرّح عنها بكثير، وقد انتهى الأمر ببعضهم في السجن...

وعند تخلف نائبين من حزب العمّال في المملكة المتحدة، مو مولام Mo Mowlam وبوب ويرنج Bob Wareing، عن التصريح عن مصالحتها الخارجيّة، تم توجيه اللوم إلى الأوّل، وعلقت عضويّة الثاني من مجلس العموم^١. وفي الأنظمة الكليتيوقراطية، يسيء السّياسيون استعمال السّلطة المنوطة بهم بغية استغلال ثروات دولهم وإثراء أنفسهم تأمينا لولاء التّخب السّياسية، فيقدمون على انتزاع الثروات الهائلة مباشرة من جيوب المواطنين ويجمعونها في حساباتهم الشخصية.

في هذا المعرض، تقدر التّزاهة الماليّة العالميّة Global Financial Integrity أن التدفّقات المالية غير المشروعة عبر الحدود من البلدان الثّامية تصل إلى تريليون دولار أميركي سنويّاً. وعليه، فإنّ تكلفة تجاهل مثل هذه السرقة المحبّكة والواسعة النّطاق هي باهظة لدرجة لا تستطيع أي دولة تحمّلها في حين أنّ هذه الموارد تفيد الفئات الأكثر ضعفاً في المجتمع^٢. فهل يأتي زمن نشهد فيه على ملاحقة هادري المال العام في لبنان، وإدانتهم ومصادرة أموالهم غير المشروعة وإعادتها إلى خزينة الدولة اللّبنانية؟

إن السّبيل الأنجع لكشف الإثراء غير المشروع وملاحقته يتمثّل في وجود قانون فعّال وعصري يتضمّن أحكاماً قانونيّة تعالج أمرين أساسيين؛

يرتكز الأمر الأوّل على إلزام الأشخاص المعرّضين سياسياً والموظفين العموميين وغيرهم ممّن يتولون المناصب التي ينتج عنها مردود مباشر للمال العام بالإفصاح عن أصولهم والتزاماتهم ومصالحهم تفادياً لأي تضارب فيها ووقاية من أي فساد محتمل. أما الأمر الثاني، فيشدّد على وجوب إناطة الهيئة المولجة تلقّي التصاريح بصلاحيّة التمحيص في المعلومات المدرجة فيها للتحقّق من صحّتها، ومن دقّة تقييم الأصول المصرّح عنها، ومن وجود تضارب في المصالح وعلامات إثراء غير مشروع.

وبالفعل، وبعد أن كانت القوانين المشلولة والمبتورة سيّدة الموقف في ميدان التصريح عن الأصول والإثراء غير المشروع في لبنان، انبثق تطوّر تشريعي هامّ في تشرين الأوّل من العام ٢٠٢٠، ليحوّل مشهد التشريع ذي الصّلة من سيّارة بالية بلا محرّك إلى قطار حديثٍ يبلغ المحطة المنشودة إذا ما اقترن بحسن التطبيق.

Disclosure By Politicians, Simeon Djankov, Rafael La Porta, Florencio Lopez-de-Silanes, Andrei Shleifer, Working Paper 14703, <http://www.nber.org/papers/w14703>, National Bureau Of Economic Research, 1050 Massachusetts Avenue Cambridge, MA 02138 February 2009

Equipping Civil Society in Their Fight Against Grand Corruption, Milica Djuric, International Republican Institute, December 8, 2020 ^٢ <https://www.iri.org/news/equipping-civil-society-in-their-fight-against-grand-corruption/>, page visited on August 13, 2022

غير أنّ هذا التشريع، على فعاليّته وحدثته، نسبته لما كان قائماً في السابق، بقي منقوصاً في جوانب عدة سنتطرق إليها في هذه الورقة البحثية بحيث تتمّ مقارنة هذه المناحي من بوابة المعايير الدولية والممارسات الفضلى وتحديدًا من الباب المتعلق بالعلنيّة في التصاريح.

لقد أبصر قانون التصريح عن الذمة الماليّة والمصالح ومعاقبة الإثراء غير المشروع في لبنان النور في ٢٠٢٠/١٠/١٦، حاملاً الرقم ١٨٩. ولا مناص من إعادة التأكيد على أنّه سجّل نقاطاً لا تدنو عن كونها جوهرية مقارنةً مع ما كان سائداً في المنظومة القانونية القديمة المتمثّلة في القانون رقم ٩٩/١٥٤.

ولا ريب في أنّ أجود الثمار التي يظهر نتائجها في القانون رقم ٢٠٢٠/١٨٩ تتمثّل في تطوير منظومة التصريح عن الذمة الماليّة؛ سواء لجهة نطاق الأشخاص الملزمين بالتصريح^٣ أو لجهة مواقيت تقديم التصاريح التي غدت دورية كل ثلاث سنوات^٤ ولم تعد مقتصرة على بدء الوظيفة العمومية ونهايتها. وقد توجت الإضافات المنوّه عنها بجعل التصاريح غير سرّية تجاه الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وتجاه القضاء المختصّ في إطار ملاحقة أو تحقيق أو محاكمة^٥.

وإذا كانت الغاية الأساسيّة التي تصبو إليها أنظمة التصريح عن الذمير الماليّة والمصالح حول العالم تتجه نحو اكتشاف عائدات الفساد والمداخيل غير الشرعية، ومنعها وملاحقتها، فهل يعتبر نظام التصريح في التشريع اللبناني الرّاهن، وبالشكل الموصوف أعلاه، كافياً لتحقيق هذا الهدف؟

إنّ الإجابة على هذا السؤال تقتضي، لزاماً، البحث في المعايير الدولية والممارسات الفضلى المتّبعة في هذا المجال، كما وإلقاء الضوء على بعض التجارب الدوليّة العمليّة التي اعتمدت علنيّة التصاريح لمعرفة مدى تأثيرها في الكشف عن الثروات غير المبرّرة وبالتالي ملاحقة أصحابها توجّلاً لإعادتها إلى خزينة الدولة أو أصحابها الشرعيين، عند الاقتضاء.

سنقسّم هذه الدراسة إلى قسمين اثنين؛ حيث نعمل في القسم الأوّل إلى الإبحار في المعايير الدوليّة والممارسات الفضلى المعتمدة في حقل التصاريح عن الذمير الماليّة والمصالح، ومن ثمّ التعرّيج على بعض التجارب الدوليّة السائدة، وندصدّي في القسم الثاني إلى مدى علنيّة التصاريح ودوريتها في القانون اللبناني لتمكّن في النتيجة من إجراء نظرة نقدية وبنّاءة نسّط فيها الضوء على الثغرات التي تعترى آليّة التصريح وفعاليّتها في لبنان، وصولاً إلى اقتراح الحلول المناسبة لتعديلها.

^٣ تراجع الفقرة الثّانية من المادة الأولى من القانون رقم ٢٠٢٠/١٨٩ التي تنصّ على التالي: "الموظف العمومي الخاضع للتصريح: هو كل موظف عمومي، باستثناء موظفي الفئة الرابعة وما دون أو ما يعادلها غير المكلفين بمهام فئة أعلى وأفراد الهيئة التعليمية في الجامعة اللبنانية والمدارس والمعاهد الرسمية. كما يخضع للتصريح عن الذمة المالية الموظفون في وزارة المالية وموظفو الجمارك والدوائر العقارية وموظفو إدارة السير ورئيس وأعضاء وموظفي ومستخدمي اللجان الإدارية والهيئات المستقلة والناظمة، المنشأة بقوانين، من جميع الرتب والفئات إذا كان يرتب على أعمالهم نتائج مالية."

^٤ المادة الثالثة من القانون رقم ٢٠٢٠/١٨٩.
^٥ المادة الثامنة من القانون رقم ٢٠٢٠/١٨٩.

القسم الأول- المعايير الدوليّة والممارسات الفضلى في التصريح عن الذم الماليّة والمصالح

أولاً- المعايير الدوليّة

التصريح عن الذمة الماليّة والمصالح...

لطالما تردّد هذا المصطلح ولطالما كان موضع دراسات وأبحاث، ولا سيّما مع انتشار استخدام الموارد الماليّة غير المشروعة من قبل المسؤولين الفاسدين والشّخصيات العامّة، حتى أضحى مفهوماً قانونيّاً موحّداً لا بل معياراً دوليّاً تقوننه العديد من الاتفاقيات الدوليّة المتعلقة بمكافحة الفساد.

يشكّل نظام التصريح أداةً متعدّدة الاستخدامات تهدف إلى إحباط تضارب المصالح من جهة أولى، واكتشاف الأصول غير المبرّرة ودعم التحقيق في تبييض الأموال من جهة ثانية، وتعزيز النزاهة في ميدان الخدمة العامّة، من جهة ثالثة. وعليه، يجمع التصريح بالأصول بين الوقاية من الفساد وضرورة قمعه ومعاقبته في الوقت عينه.^٦

من هنا، يعدّ نظام التصريح أهم عناصر الإطار الخاصّ لمنع الفساد، وأداة إنذار مبكر للكشف عنه وعن عائداته، ومصدراً للمعلومات من أجل تعقّب الموجودات ومصادرتها. وهو يرمي إلى ضمان الشفافيّة والنزاهة في ممارسة مهام الموظّف العمومي وتبيان أي حالات تعارض أو تضارب في المصالح.^٧

علاوةً على ما ذكر، تبرز أهميّة التصريح عن الذمة الماليّة كوسيلةٍ تمكّن المواطنين من مساءلة موظفيهم العموميين حول إدارتهم للمال العام بقصد ضمان عدم إساءتهم استعمال السّلطة المولجين بها. غير أنّ منظومة الإفصاح عن الأموال والمصالح تبقى قاصرةً عن بلوغ مراميها طالما أنّها لم تقترن بأليّة متينة مخصّصة للكشف عن الفساد ولحماية الكاشفين، في المقابل، ومعدهً للاستخدام من قبل الكافّة في سبيل إماطة اللّثام عن أي حالات إثراء غير مشروع وتقديم إخبارات أو شكاوى عن قضايا فساد أخرى مرتبطة بها.

لذلك، برزت أهميّة وجود معايير دوليّة واضحة للإفصاح عن الذم الماليّة والمصالح بغرض مساعدة الدول على تطوير قوانينها ذات الصّلة بمكافحة الفساد وإلزام الموظفين العموميين بالكشف عن أصولهم ومصالحهم.

بالاطلاع على الاتفاقيات الدوليّة ذات الصّلة، يتبيّن أنّ اتفاقية البلدان الأمريكيّة لمكافحة الفساد المعتمدة في العام ١٩٩٦ هي أولى الوثائق التي كرّست موضوع تصريح الموظفين العموميين، وهي تلزم الدول الأطراف، بموجب الفقرة الرّابعة من المادة الثالثة منها، التّظر في اتخاذ التدابير اللازمة لإنشاء أنظمة لتسجيل مداخيل الأشخاص الذين يؤدّون وظائف عامّة في وظائف معيّنة، وأصولهم والتزاماتهم، على النّحو المحدّد بموجب القانون، وجعل هذه التسجيلات عامّة، عند الاقتضاء، ومن ثم صيانة الأنظمة المذكورة وتعزيز فعاليتها.^٨

^٦ Asset Declarations, p.1: <https://star.worldbank.org/focus-area/asset-declarations>

^٧ يراجع التقرير الصّادر عن الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بمنع الفساد، فيينا، 7-5 أيلول 2018، منشور على الموقع الإلكتروني لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

^٨ https://www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC/WorkingGroups/workinggroup4/2018-September-6-7/V1804200_A.pdf
Inter-American Convention Against Corruption, adopted at the third plenary session, held on March 29, 1996, Article 3, paragraph 4: "Systems for registering the income, assets and liabilities of persons who perform public functions in certain posts as specified by law and, where appropriate, for making such registrations public
https://www.oas.org/en/sla/dil/docs/inter_american_treaties_B-58_against_Corruption.pdf

كما أنّ اتفاقية الاتحاد الإفريقي للوقاية من الفساد ومكافحته للعام ٢٠٠٣ تفرض على الدول الأطراف، في الفقرة الأولى من المادة السابعة منها، إلزام كل الموظفين العموميين أو بعضهم الإفصاح عن أصولهم عند توليهم الوظيفة العمومية وأثناءها وبعد انتهائها^٩.

وفي السياق عينه، يشترط الاتحاد الأوروبي مسبقاً على كل دولة مرشحة للعضوية توافر الاستقرار في المؤسسات الضامنة للديمقراطية لديها وسيادة حكم القانون وحقوق الإنسان^{١٠}.

وبالوصول إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام ٢٠٠٣، والتي دخلت حيّز التنفيذ في تاريخ ١٤ كانون الأول 2005^{١١}، يتبين أنّ المادة الثامنة منها تحتوي في فقرتها الخامسة على معيارٍ مرِنٍ يتطلب من الدول الأطراف "السعي، حيثما كان ذلك مناسباً ووفقاً للمبادئ الأساسية لقانونها المحلي، لوضع تدابير ونظمٍ تلزم الموظفين العموميين بأن يفصحوا للسلطات المعنية عمّا لهم من أنشطة خارجية، وعملٍ وظيفي واستثماراتٍ وموجوداتٍ وهباتٍ أو منافع كبيرة قد تفضي إلى تضارب في المصالح مع مهامهم كموظفين عموميين". هذا من ناحية أولى.

ومن ناحية ثانية، تؤكد الاتفاقية المنوّه عنها، في الفقرة الخامسة من المادة ٥٢ منها، على أهمية التصريح في إطار استرداد الموجودات، ولاسيما من خلال مطالبة "كل دولة طرف بالنظر في إنشاء نظم فعّالة لإقرار الذمة المالية، وفقاً لقانونها الداخلي، بشأن الموظفين العموميين المعيّنين، وتنصّ على عقوبات ملائمة على عدم الامتثال. وتنظر كل دولة طرف أيضاً في اتخاذ ما قد يلزم من تدابير للسماح لسلطاتها المختصة بتقاسم تلك المعلومات مع السلطات المختصة في الدول الأطراف الأخرى، عندما يكون ذلك ضرورياً لتحقيق في العائدات المتأتية من أفعال مجرّمة وفقاً لهذه الاتفاقية والمطالبة بها واستردادها".

بيد أنّه، وعلى الرّغم من أنّ الاتفاقية الأممية تنطوي على مجرّد موجب للنظر في إنشاء أنظمة لإقرار الذمة المالية، غير أنّه يقتضي تفسير هذا الموجب بالتقاطع مع الدليل التشريعي لتنفيذ الاتفاقية^{١٢}، ما يفضي إلى اعتبار الدول الأطراف مدعّوة للنظر بشدّة في اعتماد مثل هذه النظم.

وبموازاة ما تقدّم، يتضمّن الدليل الفني للاتفاقية^{١٣} أبرز التوصيات التالية:

- أن يشمل الإفصاح جميع أنواع مداخل الموظفين العموميين وأصولهم،
- أن تسمح استمارات الإفصاح بإجراء مقارنات سنوية لوضع الموظف العمومي المالي،
- أن تقف إجراءات الإفصاح سداً منيعاً بوجه إمكانية إخفاء أصول الموظفين العموميين أو الأصول التي يحتفظ بها أولئك الذين لا يكون لدولة طرف حق الوصول إليهم (كتلك المحتفظ بها في الخارج أو من قبل شخص غير مقيم)،
- أن يكون نظام التصريح نظاماً موثقاً به لمراقبة مداخل جميع الأشخاص الطبيعيين والمعنويين وأصولهم وللوصول إلى الأشخاص أو الكيانات القانونية المرتبطة بالموظفين العموميين،

٩ Paragraph 1, Article 7 of the African Union Convention on Preventing and Combating Corruption
https://au.int/sites/default/files/treaties/36382-treaty-0028_-_african_union_convention_on_preventing_and_combating_corruption_e.pdf

١٠ This was part of the so-called Copenhagen criteria; see Presidency Conclusions, Copenhagen European Council, 21-22 June 1993: www.europarl.europa.eu/enlargement/ec/pdf/cop_en.pdf

١١ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد <https://www.unodc.org/unodc/en/corruption/uncac.html>

١٢ الأمم المتحدة *Legislative Guide for the Implementation of the United Nations Convention Against Corruption* ، ٢٠٠٦، الفقرة ١٢، ص ٤ www.unodc.org/pdf/corruption/CoC_LegislativeGuide.pdf

١٣ الأمم المتحدة *Technical Guide to the United Nations Convention against Corruption* ، ٢٠٠٩، ص ٢٥ - ٢٦، www.unodc.org/documents/corruption/Technical_Guide_UNCAC.pdf ، (٢٠١٠/٠٧/٣٠).

- أن يتوحى الموظفون العموميون الدقة في إثبات مصادر مداخيلهم ،
- أن يمنع الموظفون العموميون من الإعلان عن أصول وهمية بغية استخدامها لاحقاً لتبرير ثروتهم المكتسبة بصورة غير مشروعة،
- أن تتمتع الأجهزة الرقابية بما يكفي من موارد بشرية وخبرة وقدرة تقنية وسلطة قانونية لممارسة دورها بصورة فعّالة،
- أن تفرض عقوبات رادعة ومناسبة لمخالفة الموجبات المذكورة أعلاه.

في ضوء ما تقدّم، يطرح التساؤل التالي: هل يكفي أن يشتمل التصريح المقدم من الموظف العمومي على مداخيله وممتلكاته والتزاماته أمر ينبغي أن يتم التصريح، أيضاً، عن مصالحه، الماليّة منها والتجاريّة وغيرها؟ تشير الدراسات^{١٣} في هذا الصدد إلى أنّ هناك نوعين مطلوبين من التصريح: التصريح عن الممتلكات والتصريح عن المصالح.

تتمحور التصاريح عن الممتلكات حول العقارات والمركبات والتحف الفنيّة والمجوهرات والاستثمارات الماليّة - وكذلك أيّ التزامات أو ديون، حيث يساهم الإفصاح عن قيمة هذه الأصول والخصوم، إضافةً إلى التصريح عن دخل الموظف العمومي، في إظهار الإثراء غير المشروع المحتمل، كما ويدعم التحقيق والملاحقة القضائيّة للجرائم الأخرى المتعلقة بالفساد.

أما التصريح عن المصالح، فيركّز على تلك التجاريّة منها والالتزامات والأعمال والرّوابط التي تؤثر في حياد الموظّفين العموميين، ولا سيّما في معرض رسم سياسات الإدارة العامّة واتخاذ القرارات المرتبطة بها. كما قد تشمل هذه المعلومات مقتنيات الأسهم والهدايا التي يتلقاها الموظف العمومي إلى جانب الأنشطة الخارجيّة التي يمارسها، بصرف النظر عمّا إذا كانت ذات مردود مادّي أم لا. وتكمن منفعة مثل هذه التصاريح في المساهمة في تبيان تضارب المصالح المحتمل.

وعلى الرغم من الاختلاف في المحتوى بين هذه التصاريح، فإنّ معظمها يتطلّب مجموعةً من المعلومات المتعلّقة بالمصالح الماليّة والتجاريّة، والعلاقات مع المؤسسات الماليّة (المحليّة والأجنبيّة)؛ وقيم الأصول كالأسهم والأوراق الماليّة والعقارات والأموال المنقولة (بما في ذلك المركبات والمجوهرات)، وقيم الدخل ومصادرها، والخصوم، والهدايا وغيرها.

ثانياً - الممارسات الفضلى

إنّ العامل الحاسم والمطلوب لتأدية أنظمة الإفصاح دورها في الجهود الدوليّة لمكافحة الفساد يتجلى في فعاليّة التنفيذ العملي. يضاف إلى ما تقدّم، إلزاميّة اعتبار أنظمة الإفصاح المالي جزءاً من هيكل مترابط للأجهزة والجهات الفاعلة في التحقيقات الماليّة الدوليّة وتتبع الأصول ومكافحة تبييض الأموال^{١٥}.

علاوةً على ما ذكر، ينبغي أن تُصنّف أنظمة الإفصاح بخصائص معيّنة تتيح للعمامة الولوج إلى المعلومات المدوّنة فيها، تمهيداً لاستنباط مؤشرات حول هدر المال العام وإساءة استعمال السّلطة والإثراء غير المشروع وتحديد مقاييسها، وكل ما أزيلت عنه الستارة من جرائم فساد، توفّلاً في النتيجة، إلى محاسبة المرتكبين وفقاً للأصول.

Using Asset Disclosure for Identifying Politically Exposed Persons, By Ivana Rossi with Laura Pop, Francesco Clementucci and Lina Sawaqed, p.5

<https://documents1.worldbank.org/curated/en/155361468147553496/pdf/706920ESW0P1140r0PEP0identification.pdf>

Will financial disclosure by public officials mean less corruption? Alexandra Habershon, March 27, 2012

<https://blogs.worldbank.org/psd/will-full-financial-disclosure-by-public-officials-mean-less-corruption>

page visited on August 9, 2022

وتحقيقاً لهذه الغاية، يفترض أن تكون التصاريح محفوظة بصورة آمنة ومنظمة وقابلة للاستخدام وللبحث فيها بطريقة عملية وسهلة. فما هي أبرز الميزات التي يفترض أن تتمتع بها هذه الأنظمة بحسب الممارسات الفضلى المتعارف عليها؟

١- العلنية

يمنح نموذج التصريح العلني المواطنين فرصة التعبير عن آرائهم حول ممثليهم المنتخبين والمعيّنين في السلطة التنفيذية وأجهزتها والإدارات التابعة لها. كما يمكنهم من الكشف عن حالات الفساد المرتكبة من قبل الموظفين العموميين الملزمين بالتصريح والإبلاغ عنها إلى المراجع المختصة.

وقد أظهرت دراسة أجرتها مبادرة ستار للأموال المسروقة (StAR)، أن الكشف العلني عن ثروة المسؤولين يكون أقل شيوعاً في الدول التي تشهد مستويات عالية من العنف، حيث يخشى المشرعون أن يجعل ذلك المسؤولين الحكوميين الأكثر ثراءً مستهدفين ومعرضين للخطر. ومع ذلك، مع ظهور تشريعات الحق في الوصول إلى المعلومات وحركة البيانات المفتوحة، أصبح الإعلان عن الأصول العامة أمراً شائعاً بشكل متزايد.

وعليه، يمكن أن يشكّل وصول الجمهور إلى التصاريح قيمة مضافة في إطار التحقيق المؤسسي، ولا سيما من خلال تحديد تناقضات محتملة تستوجب إجراء تحقيق. كما أن علنية التصاريح تعزز فكرة خضوع الموظفين العموميين للمساءلة العامة، ووجوب قيامهم بأفعال تصبّ في المصلحة العامة، ويزيد من الضغط عليهم للتصرف بنزاهة^{١٦}. وقد أظهرت التجربة أنه حيثما تتمّ أرشفة التصاريح بشكل منطقي ومنظم، وحيثما يسهل البحث فيها وإتاحتها للجمهور، تكون أنظمة الكشف أكثر فعالية بشكل عام^{١٧}.

ولا يردّ على ذلك بأنّ التصريح عن الذمم المالية والمصالح يصطدم بالحق في الخصوصية وحماية البيانات، وأنّ هذه المسألة جدليّة ولا تزال موضع تجاذب، إذ إنّ هناك أنظمة تأخذ في عين الاعتبار مخاطر السلامة ومخاوف المسؤولين المتعلقة بالخصوصية، وتؤمّن، في الوقت عينه، الاستفادة من إتاحة المعلومات للجمهور. هذا، فضلاً عن أنّ الحق في الخصوصية وحماية البيانات ليسا حقّين مطلقين ويمكن تقييدهما عند الاقتضاء، ولا سيما عندما تحتم ذلك المصلحة العامة. ومن البديهي القول أن الوقاية من الفساد وكشف ثروات الموظفين العموميين غير المبرّرة هي مصالح جدية وعامة.

على صعيدٍ آخر، تؤدي إتاحة وصول الجمهور إلى المعلومات التي يتمّ التصريح عنها من قبل الموظفين العموميين إلى تعزيز قدرة الهيئة المعنية بتلقّي التصاريح على التدقيق فيها والتحقق من صحتها بما يؤدي إلى جعل التصاريح المنوّه عنها بمثابة قاعدة بيانات موثوقة ومرجعية. زد على ذلك، أنّ الوصول إلى إحصاءات الامتثال والبيانات الأخرى ذات الصلة، كالتحقيق والقضايا المنجزة، التي توفرها هذه التصاريح يشكّل دلالة إضافية على مصداقية الهيئة، من جهة أولى، وفعاليتها في إدارة قاعدة البيانات، من جهة ثانية.

Will financial disclosure by public officials mean less corruption? Alexandra Habershon, March 27, 2012, ١٦
<https://blogs.worldbank.org/psd/will-full-financial-disclosure-by-public-officials-mean-less-corruption>, page visited on August 9, 2022
<https://star.worldbank.org/publication/public-office-private-interests>, Public Office, Private Interests, Accountability through Income ١٧
and Asset Disclosure, 2012, page visited on August 2th, 2022

هذا، ويتخذ التصريح العلني أشكالاً متعدّدة لإتاحة الوصول إلى المعلومات المدرجة فيه، ومنها على سبيل المثال:

- ١- حق الوصول إلى ملخص عن المعلومات التي تم الكشف عنها،
- ٢- حق الوصول إلى المحتوى الكامل ولكن ضمن ضوابط معيّنة،
- ٣- حق الوصول الإلكتروني إلى المعلومات الموجودة في التصاريح، كلياً أو جزئياً^{١٨}.

أمّا أبرز الدول التي تسعى إلى تمكين العموم من الوصول إلى المعلومات والبيانات المقدمة من الموظّفين العموميين، بشكل كلي أو جزئي، فهي دول مجموعة العشرين التي تركّز جهودها بشكل متزايد على التصاريح المقدّمة من كبار صانعي القرار. وتعدّ الأرجنتين وأستراليا وكندا والاتحاد الروسي وجنوب إفريقيا والمملكة المتّحدة والولايات المتحدة أبرز دول مجموعة العشرين التي تشجّع الوصول إلى المعلومات التي تمّ الإفصاح عنها. وقد أظهرت تجارب المجموعة المذكورة إمكانية تصميم طرق إتاحة المعلومات والبيانات للجمهور بما يراعي خصوصية الدولة وثقافتها والهواجس المتعلقة بالسلامة الشخصية والعائلية.

ففي المكسيك، مثلاً، يجري نشر المعلومات الأكاديمية والمهنية، دون الشخصية، المتعلقة بالموظّفين العموميين في قاعدة بيانات مركزية متاحة للجمهور. غير أنّ الوصول إلى المعلومات المتعلقة بمصالح الموظّف العمومي المالية تقتضي موافقة مسبقة من الأخير للاحية إمكانية نشرها للعموم. كما أنّ التصاريح المقدمة من أفراد السلطة التنفيذية متاحة على الموقع الإلكتروني الخاصّ بمكتب رئاسة الجمهورية في حين أنّ الاطلاع على تصاريح النواب والقضاة يقتضي تقديم طلب خطي^{١٩}.

وقد أثبتت الأبحاث ذات الصلة^{٢٠} أنّ التصاريح عن الذمم المالية والمصالح المعدّة لاطلاع الجمهور تتمتع بقيمة مضاعفة في مكافحة الفساد، حيث يلعب المجتمع المدني والصحفيّون دوراً حاسماً في كثير من الأحيان من خلال الكشف عن المخالفات والحثّ على بدء التحقيق الرسمي من قبل هيئات مكافحة الفساد.

٢- الممكنة

إنّ السمة الثانية التي يفترض أن تحكم نظام التحقّق من صحّة التصاريح ومضامينها هي الممكنة. ففي إطار تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة والحكومة الرقمية، والتي تعدّ من أهم وسائل الوقاية من الفساد، بات ملحاً أن يجري تقديم التصاريح بصورة إلكترونية ممهورة بتوقيع المصحّح الإلكتروني، وذلك عبر رابط إلكتروني خاصّ وآمن بالهيئة المولجة لتلقي التصاريح المذكورة. وبمجرد تقديم التصريح، يتم مسح ضوئياً وحفظه تلقائياً في قاعدة بيانات رقمية ومركزية مخصّصة لهذه الغاية لدى الهيئة.

هذه الآلية في تعزيز الشفافية والنزاهة والمحاسبة من قبل العموم وذلك من خلال إتاحة المجال لمنظّمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام وسائر أفراد المجتمع التدقيق في المعلومات المصحّح عنها^{٢١}. كما أنها تضمن تفادي فقدان التصاريح أو تزويرها أو تحريفها أو تلفها، كما وتيسر عملية البحث عنها وفيها.

^{١٨} Good practices in asset disclosure systems in G20 countries, OECD and World Bank, p.9, page visited on August 9, 2022

^{١٩} Good practices in asset disclosure systems in G20 countries, OECD and World Bank, p.9, page visited on August 7, 2022

^{٢٠} Asset Declarations: A Threat to Privacy or a Powerful Anti-Corruption Tool? Dmytro Kotlyar and Laura Pop, published on Ukrainska Pravda, September 26, 2016

<https://www.worldbank.org/en/news/opinion/2016/09/26/asset-declarations-a-threat-to-privacy-or-a-powerful-anti-corruption-tool>

^{٢١} E-filing Asset Declarations: Benefits and Challenges, StAR, Dmytro Kotlyar and Laura Pop, July 11, 2019, p.5, page visited on

August 10, 2022: <https://star.worldbank.org/publications/e-filing-asset-declarations-benefits-and-challenges>

كذلك، فإنّ النظام الآلي يفتح الباب واسعاً لإجراء المقارنات اللازمة، في نفس الوقت الفعلي تقريباً، بين البيانات المقدّمة في الإفصاحات وبين تلك المدوّنة في السجلات الرّسميّة؛ كالسجلات التجاريّة وسجلات الشركات والسجلات العقاريّة وسجلات الآليات والمركبات والسجلات المصرفيّة، حتى إذا ما ظهرت زيادة كبيرة في موجودات المصرّح نسبةً لموارده المشروعة المصرّح عنها، طبّقت عليه أحكام الإثراء غير المشروع، وفق ما ينصّ عليه منطوق المادة ٢٠ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد^{٢٢}.

ويمكن للمجتمع المدني والجمهور أن يساعدوا في مساءلة الموظّفين العموميّين بطريقة منتجة وفعّالة، كما سلف الذّكر، وبخاصّةٍ عندما يكون الوصول إلى المعلومات موضوع البحث متاحاً بصورة مبسّطة وسهلة الاستخدام، ولا سيّما إلكترونياً عبر الإنترنت. ففي المملكة المتّحدة، مثلاً، يتمتّع الجمهور بإمكانية الوصول عبر الإنترنت إلى استمارات التصاريح الخاصّة بأعضاء المجلس التشريعي والسلطة التنفيذية وبعض الموظّفين العموميّين؛ كبار المسؤولين ومستشاري مجلس الوزراء الخاصين وأولئك الذين يعملون بشكل وثيق مع أفراد السلطة التشريعيّة كمساعدي النواب^{٢٣}. وتتمتع السلطة التشريعيّة بموقعين إلكترونيّين خاصّين بكل من أعضاء البرلمان وموظّفيه، في حين أنّ هنالك ثلاثة مواقع إلكترونيّة تابعة للسلطة التنفيذية؛ الأوّل يتعلّق بمصالحهم المعلنة، والثاني يختصّ بمصاريف نشاطاتهم والضيافة والاستقبال، والثالث يتعلّق بالهدايا. إلى جانب ما ذكر، فإنّ التصاريح المتعلقة بمصالح الصحفيّين الذين يغطّون الأخبار البرلمانيّة منشورة، أيضاً، على الإنترنت^{٢٤}.

٣- سهولة الاستخدام (User friendly)

إذا كان باب الولوج إلى المعلومات المصرّح عنها عبر الإنترنت مفتوحاً للعموم من الأمور ذات الأهميّة البالغة في تثبيت أعمدة الشّفاقيّة والنّزاهة والمساءلة في هذا الميدان، غير أنّ ذلك لا يفي لزوم توافر الأدوات التقنيّة الملائمة والمتطورة التي تزيد من جدوى الاطلاع على المعلومات، وفي طليعتها سهولة الاستخدام من قبل الكافّة.

فما المقصود بسهولة الاستخدام؟ وماذا يعني ذلك عملياً؟

ينبغي أن تكون التصاريح المدرجة في قاعدة البيانات متاحة بطريقة تمكّن المستفيد من البحث فيها. بمعنى آخر، يقتضي أن تكون التصاريح قابلة للبحث عنها، ومعدّدة لتنزيلها، ونسخها، والبحث في مضمونها، وحتى طباعتها. ويمسي هذا الأمر ضرورياً بشكل خاص عندما تتضمن القوائم آلاف الأسماء، كما هو معتمد عادةً في المناطق الجغرافية الشّديدة الاكتظاظ^{٢٥}.

وعليه، فإنّ أبسط فوائد قاعدة بيانات التصاريح الممسوحة ضوئياً، والمنشورة على الموقع الإلكتروني الخاص بهيئة تلقّي التصاريح، تنطوي على إمكانية لجوء المستخدم إلى البحث عن إسم الموظف العمومي الملزم بالتصريح للتحقق ممّا إذا كان قد أتمّ موجب التصريح أم تخلف عنه أو تأخر في تقديمه.

هذا مع العلم أنّ مسألة سهولة الاستخدام تبقى ضروريّة حتّى في الحالات التي تكون فيها القوائم متاحة فقط لوحدة الإخبار المالي والهيئات الرقابية المصرفية والمؤسّسات الماليّة، إذ لا يتصوّر أن يطلب الجهاز الذي يجري التحقيق المالي في ثروة أحد الموظّفين العموميّين، من هيئة حفظ التصاريح تزويده بلائحة المصرّحين، مثلاً.

^{٢٢} تنص المادة ٢٠ من الاتفاقية الأممية على التالي: "تنظر كل دولة طرف، رهنأ بدستورها والمبادئ الأساسية لنظامها القانوني، في اعتماد ما قد يلزم من تدابير تشريعية . وتدابير أخرى لتجريم تعمد موظف عمومي إثراء غير مشروع، أي زيادة موجوداته زيادة كبيرة لا يستطيع تعليلها بصورة معقولة قياساً إلى دخله المشروع"

^{٢٣} *Good practices in asset disclosure systems in G20 countries, OECD and WorldBank, p.10, page visited on August 7, 2022*

^{٢٤} *Good practices in asset disclosure systems in G20 countries, OECD and WorldBank, p.10, page visited on August 7, 2022*

^{٢٥} *Using Asset Disclosure for Identifying Politically Exposed Persons, By Ivana Rossi with Laura Pop Francesco*

Clementucci and Lina Sawaqed, p.35:

<https://documents1.worldbank.org/curated/en/155361468147553496/pdf/706920ESWOP1140r0PEP0identification.pdf>

يلعب المجتمع المدني ووسائل الإعلام والجمهور دوراً رائداً في مراقبة أعمال الموظّفين العموميّين. فكيف بالأحرى إذا أتيح لهم الولوج إلى التصاريح المقدمة من الموظّفين العموميين والتنقيب في محتواها بغية التدقيق في صحتها، من جهة أولى، وتحديد أية زيادات كبيرة وخارجة عن المألوف، من جهة ثانية.

لقد تنبّهت الاتفاقية الأممية لهذه المسألة، مكرّسةً نصّاً خاصّاً في الفقرة الأولى من المادة ١٣ منها تتخذ بموجبه الدول الأطراف التدابير المناسبة لتشجيع المجتمع المدني والمنظّمات غير الحكوميّة ومنظّمات المجتمع المحليّ على المشاركة النشطة في منع الفساد ومحاربه. وتؤكد الفقرة المذكورة على وجوب تدعيم هذه المشاركة من خلال ضمان تيسير حصول الناس فعليّاً على المعلومات واحترام حرية التماس المعلومات المتعلقة بالفساد وتلقّيها ونشرها وتعميمها وتعزيزها وحمايتها.

وعليه، يتضح مما تم استعراضه أنّ هؤلاء الأشخاص يمارسون عملاً تشاركيّاً ومكّماً لعمل المؤسّسات المولجة مراجعة محتوى التصاريح، ويدعمونها عن طريق تقديم الشكاوى أو الإخبارات اللازمة أو حتى استخدام المعلومات للكشف عن الوضعيات غير المشروعة المرتبطة بالموظّفين العموميّين.

ومن الأمثلة على ما لهذا الدور التشاركي من تأثير هو عندما أقدمت مراسلة فيليبينية في العام ٢٠٠٣ على استخدام النماذج المتاحة للجمهور والمودعة بموجب قانون الإفصاح المالي الذي كان تم سنّه للتحقق من أنماط حياة المدراء ذي المناصب الوسطى في وكالة الضرائب الوطنيّة. فقارنت المراسلة ما تم الإبلاغ عنه، حول قيم المنازل وعدد السيّارات المملوكة وما إلى ذلك، مع ما أظهرته سجلات العقارات والسيّارات وما قاله الجيران حول كفيّة عيش المدراء، ليتبيّن أنّ معظمهم خفّضوا قيمة منازلهم وعدد السيّارات التي يملكونها بشكل كبير. وفي اليوم الذي نشرت فيه المراسلة مقالها، استقال اثنان من المدراء ووضع آخرون في التصرف^{٢٦}.

٥- التّهج القائم على المخاطر (Risk Based Approach)

تقضي الممارسات الفضلى للكشف عن الفساد أو الوقاية منه بأن تعتمد هيئة تلقّي التصاريح وحفظها وإدارتها التّهج القائم على المخاطر للاختيار من بين الموظّفين العموميّين. في هذه الحالة، تنكبّ الهيئة على دراسة عيّنة صغيرة من تصاريح الموظّفين العموميّين الذين يشغلون مناصب ذات مخاطر عالية ومن ثمّ تقييمها. وعادةً ما تختصّ مثل هذه المناصب في تلقّي الأموال العموميّة من المواطنين أو إدارتها في إطار تخليص معاملاتهم الجمركيّة أو العقاريّة أو تسجيل المركبات الآليّة أو السفن أو الطائرات أو حتّى تسديد رسوم الاشتراكات؛ كاشتراكات الضّمان الاجتماعي أو تعاويّة الموظّفين في بعض الدول، أو الانتساب إلى النقابات؛ ولا سيّما في الدول التي تخضع مثل هؤلاء الموظّفين لموجب التصريح، كما في تونس^{٢٧}، مثلاً.

Messick, R., 2009. *Income and assets declarations: Issues to consider in developing a disclosure regime*, p.9, page ٢٦
visited on August 14, 2022

٢٧ يراجع القانون التونسي المتعلق بالتصريح بالملكاسب والمصالح ومكافحة الإثراء غير المشروع وتضارب المصالح، رقم ٤٦/، تاريخ ٢٠١٨/١٠/١، الفصل ٥، الفقرة ٣٦/ : رؤساء وأعضاء مكاتب النقابات المهنية المركزية أو الجهوية أو القطاعية."

وعليه، يتمّ التحقق من صحّة مضامين التصاريح من خلال مقارنتها مع سجلات القطاع العام أو الخاص (السجل العقاري، السجل التجاري، سجل المركبات والأكليات، سجل السفن، سجل الطائرات)، أو مع التصاريح السابقة المقدّمة من قبل الموظّف العمومي ذاته، أو من خلال إمعان النظر في أسلوب حياته (life style). هذا، وقد ثبت أنّ أخذ العيّبات العشوائيّة والاختيار القائم على المخاطر المرتبطة بالتصاريح يمكن أن يؤدي إلى جهد إداري أقل ونتيجة أكثر فعاليّة بدلاً من التدقيق في كل تصريح يقدر^{٢٨}.

كذلك، فإنّ العوامل الأخرى كالعلامات الحمراء المرتبطة بتغيّرات الدخل والأصول، والشكاوى و/أو المعلومات الواردة من وسائل الإعلام تساهم في تحديد العيّنة التي تحتوي على شبهات فساد^{٢٩}. ففي أوكرانيا^{٣٠}، مثلاً، تخضع كلّ من التصاريح الصادرة عن المسؤولين الذين يشغلون مناصب عالية، وتلك العائدة إلى المصحّحين الذين يشغلون مناصب مرتبطة بمستوى عالٍ من مخاطر الفساد، لفحص شامل إلزامي. أما تينك التي تظهر فيها أخطاء حسائيّة، فتخضع لفحص شامل.

ثالثاً- تجارب الدول

في ضوء المعايير الدوليّة والممارسات الفضلى المعتمدة في مضمار التصاريح عن الذمم الماليّة والمصالح، من الإفادة بمكان الاطلاع على التجارب المقارنة في هذا المجال. وقد وقع الاختيار على التجارب الفرنسيّة والتونسيّة والأوكرانيّة. لماذا؟

بدايةً، لا مندوحة من التطرّق إلى التجربة الفرنسيّة لأنّ معظم القوانين اللبنيّة مستقاة، لا بل منقولة حرفيّاً، أحياناً، من التشريع الفرنسي، ما يجعل من الأخير مرجعاً حتميّاً في كل مرة تسعى فيها الدولة اللبنيّة إلى تطوير تشريعاتها في ميدان ما، ولا سيّما مكافحة الفساد.

ونكمن العبرة من اختيار التجربة التونسيّة في كونها شهدت تطوراً تشريعيّاً لا يستهان به لجهة توسيع مروحة المعطيات والمصالح الواجب نشرها، وزيادة عدد الملزمين بالتصريح، وجعل التصاريح العائدة لبعض الأشخاص علنيّة، وذلك وفقاً لأحكام القانون التونسي المتعلق بالتصريح بالمكاسب والمصالح وبمكافحة الإثراء غير المشروع وتضارب المصالح، رقم ٤٦/، تاريخ ٢٠١٨/١٠/٣١^{٣١}.

٢٨ منظمة الشفافية الدوليّة. Topic Guide: Interest and Asset Disclosure.

<https://knowledgehub.transparency.org/guide/topic-guide-on-interest-and-asset-disclosure/5545>, (٢٠٢٢/٨/٢).

٢٩ Good practices in asset disclosure systems in G20 countries, OECD and World Bank, p.16, page visited on August 7, 2022

٣٠ Law of Ukraine On Prevention of Corruption", Article 51-3: "... Declarations of officials who hold a responsible and especially responsible position, subjects of declaration who hold positions associated with a high level of corruption risks, the list of which is approved by the National Agency, are subject to mandatory full verification. Declarations submitted by other declaring subjects are also subject to a mandatory full check, in case inconsistencies are detected in them as a result of logical and arithmetical control

https://zakon.rada.gov.ua/laws/show/en/1700-18?find=1&lang=en&text=declarations#w1_1

٣١ محمد العفيف الجعيدي، الأمر المنظم لنشر تصاريح الذمة لكبار المسؤولين: سؤال عن موعد النشر وآخر عن مضمون ما سينشر، منشور في المفكرة القانونية، تاريخ ٢٠٢٠/٧/٢٠، على الرابط التالي:

www.legal-agenda.com/الأمر-المنظم-لنشر-تصاريح-الذمة

أما المرور على التجربة الأوكرانية، فمردّه التحوّل الملحوظ الذي شهدته هذه الدولة في مكافحة الفساد عقب الثورة الأوكرانية التي امتدّت خلال العامين ٢٠١٣ و٢٠١٤ والتي من ضمن ما أسفرت عنه كان تغييراً جذرياً في نظام التصريح الورقي واستبداله بالتكنولوجيا العصريّة والبراماتيكيّة^{٣٢}.

١- فرنسا

تنصّ المادة الخامسة، فقرة أولى، من القانون الفرنسي المتعلّق بالشفافيّة في الحياة العامّة، رقم/٩٠٧/، تاريخ ٢٠١٣/١٠/١١^{٣٣}، على أنّه في غضون مهلة ثلاثة أشهر من استلام المعلومات ذات الصّلة من الإدارة الضريبيّة، **تنشر الهيئة العليا للشفافية في الحياة العامّة التصاريح عن الذمّة الماليّة والمصالح**. ويمكن للهيئة أن تضمّن النّشر أيّ تقييمات لجهة شموليّة التصريح ودقّته وصحّته بعد أن تكون قد أفسحت المجال للشّخص المعنيّ بإبداء ملاحظاته. هذا، وتنصّ الفقرة الفرعيّة الثالثة من المادّة الخامسة سالفه الذكر^{٣٤} على عدم جواز نشر البيانات المتعلّقة بعنوان الشّخص المعنيّ، وإسم زوجته وأفراد عائلته وغيرها من البيانات ذات الطّابع الشّخصي. كما يجوز للتّأخيين توجيه أيّ ملاحظات مكتوبة بشأن إعلانات الأصول وإعلانات المصالح إلى الهيئة العليا المنوه عنها. هذا، وينطبق الإجراء المنصوص عليه في الفقرة الأولى من هذه المادة على إعلان الأصول المقدم بعد مغادرة المنصب الحكوميّ، وفقاً للفقرة الفرعيّة الرابعة من الفقرة الأولى من المادة الرابعة من القانون المذكور^{٣٥}.

وفي ما يتعلّق بالتصريح المقدم عن الأصول، لا يمكن نشر الممتلكات العقارية التالية: المؤسّرات المتعلّقة بموقع العقار، ما عدا إسم الدائرة العقارية الموجود فيها، أسماء المالكين السابقين للعقارات المشار إليها في الإعلان، وأسماء الشركاء في الملكية المشتركة.

Reform of Asset and Interest Disclosure in Ukraine, p.1: ٣٢

<https://thedocs.worldbank.org/en/doc/457791611679267058-0090022021/original/ReformofAssetandInterestDisclosureinUkraine.pdf>
page visited on August 13, 2022

Article 5 of Act n.2013-907 dated October 11th, 2013 on transparency in public life: " ... Within a period of three months ٣٣ following receipt of the information referred to in the first subparagraph of this paragraph I, the High Authority shall make the declaration of assets and the declaration of interests public. It may include in this publication any assessments it deems relevant regarding the exhaustiveness, accuracy and the sincerity of one or the other declaration, after having provided the person concerned with the opportunity to make his/her observations. Electors may address any written observations regarding these " ... declarations of assets and these declarations of interests to the High Authority

Paragraph III of Article 5: "III. - The following information included in the declarations cannot be made public: 1) The personal ٣٤ address of the person subject to the declaration; 2) The names of the spouse, civil union partner or common law spouse of the person concerned; 3) The names of other family members. As regards the declaration of assets, the following real property cannot be made public: indications, other than the name of the département, regarding the location of property; the names of persons who were previously in possession of the property referred to in the declaration; for joint property, the names of the other joint owners; for property to which bare title is held: the names of usufructuaries; for property in usufruct: the names of the bare title holders

The reporting obligations provided for by the two first subparagraphs shall apply to every member of Government for two" ٣٥ months following their departure from office for any reason other than death. Declarations are sent to the President of the High Authority personally. The declaration of assets shall include a summary of all income received by the member of Government and, "where applicable, by the community since said member of Government took office

غير أنه يمكن الكشف عن المعلومات غير المعدة للاطلاع بناء على طلب صريح من الموظف المعني بالتصريح أو المستفيدين منه أو بناء على طلب السلطات القضائية عندما يكون الكشف عنها ضرورياً لحل النزاع أو مفيداً لإثبات الحقيقة^{٣٦}.

وعلى الصعيد التطبيقي ومنذ تشرين الأول من العام ٢٠١٦، أصبحت كل التصاريح عن الذمم المالية والمصالح تقدّم بصورة إلكترونية بحيث يمكن للمصرّحين أن يتصلوا بخط ساخن، سواء عبر الهاتف أو عبر البريد الإلكتروني، في حال كانت لديهم أي استفسارات أو أسئلة، إضافة إلى وجود الأدلة المنشورة إلكترونياً لكل مرحلة من مراحل التصريح. كما وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أنّ الهيئة العليا لا تشترط التقديم الإلكتروني بالنسبة للتصاريح فحسب، إنّما، أيضاً، بالنسبة لكل المستندات المرفقة (كإشعار تعيين الموظف العمومي، والإفادات العقارية...) ^{٣٧}.

٢- تونس

بمقتضى الفصل الثامن من القانون التونسي المتعلق بالتصريح بالمكاسب والمصالح وبمكافحة الإثراء غير المشروع وتضارب المصالح، يقدّم التصريح مباشرة إلى هيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد **بطريقة إلكترونية** وفق الصيغ التي تضبطها الهيئة المذكورة.

ومع مراعاة التشريع المتعلق بحماية المعطيات الشخصية، تتولى الهيئة نشر مضمون التصاريح على موقعها الإلكتروني بالنسبة للأشخاص المنصوص عليهم في الأعداد ١/ إلى ٨/ من الفصل الخامس من القانون المنوّه عنه^{٣٨}، وذلك وفق نموذج تتمّ المصادقة عليه بأمر حكومي باقتراح من الهيئة وبناء على رأي مطابق لهيئة حماية المعطيات الشخصية.

من ناحية أخرى، وعملاً بالفصلين ١٣ و١٤ من القانون التونسي موضوع البحث، تتولّى هيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد مدّ رؤساء الهياكل والهيئات العمومية بقائمة إسمية بالأشخاص المصرّحين بمصالحهم ومكاسبهم، وبالأشخاص الذين لم يقدّموا تصاريحهم أو لم يجددوها بما في ذلك رؤساء الهياكل والهيئات العمومية. وتنتشر الهيئة المذكورة لائحة بالمصرّحين وبالممتنعين عن التصريح كل ستة أشهر على موقعها الإلكتروني. هذا، وتتولّى الهيئة معالجة التصاريح المودعة لديها طبق التشريع المتعلق بحماية المعطيات الشخصية. ويجب على الأشخاص المؤهلين بمقتضى القانون للاطلاع على التصاريح المودعة لدى الهيئة، المحافظة على سرية المعطيات الشخصية المدرجة في تلك التصاريح ولو بعد انتهاء المعالجة أو زوال صفتهم. وتعتبر الإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون والشكاوى التي تقدم حول حالات الإثراء غير المشروع وما يجري بشأنها من تحقيق وتقصّ من الأسرار المهنية.

Paragraph III of Article 5: "The information referred to in this paragraph III may only be disclosed at the express request of the ^{٣٦} filing party or of his/her beneficiaries or at the request of judicial authorities where their disclosure is necessary for the resolution of "a dispute or useful to establish the truth

E-filing Asset Declarations: Benefits and Challenges, StAR, Dmytro Kotlyar and Laura Pop, July 11, 2019, p.10, page visited on ^{٣٧} August 10, 2022

<https://star.worldbank.org/publications/e-filing-asset-declarations-benefits-and-challenges>

^{٣٨} ينص الفصل الخامس من القانون التونسي رقم ٤٦/، تاريخ ١ تشرين الأول ٢٠١٨ على التالي: يتعيّن على الأشخاص الآتي ذكرهم التصريح بمكاسبهم ومصالحهم في أجل أقصاه ستون يوماً من تاريخ الإعلان عن النتائج النهائية للانتخابات أو من تاريخ التعيين أو من تاريخ تسلمهم لمهامهم بحسب الحال:

١. رئيس الجمهورية ومدير ديوانه ومستشاريه،
٢. رئيس الحكومة وأعضائها ورؤساء دوائنهم ومستشاريهم،
٣. رئيس مجلس نواب الشعب وأعضائه ورئيس ديوانه ومستشاريه،
٤. رؤساء الهيئات الدستورية المستقلة وأعضائها،
٥. رئيس المجلس الأعلى للقضاء وأعضائه،
٦. رؤساء الجماعات المحلية،
٧. أعضاء مجالس الجماعات المحلية،
٨. رئيس المحكمة الدستورية وأعضائها.

في العام ٢٠١٥، أقرت أوكرانيا القانون الجديد بشأن الوقاية من الفساد مدخلةً نظاماً جديداً من التصاريح عن الذمة المالية والمصالح للموظفين العموميين لاستبدال النظام الورقي المعمول به منذ العام ٢٠١١ بنظام إلكتروني بالكامل وقائم على الشبكة الإلكترونية (web-based system) لتقديم التصاريح ونشرها. يهدف النظام الجديد لمنع تضارب مصالح الموظفين العموميين، ومراقبة أي تغيير في ثروتهم وبالتالي إمطة اللثام عن حالات الإثراء غير المشروع، كما وتعزيز الشفافية ومساءلة الموظفين العموميين من قبل الجمهور. ويتم تشغيل النظام الإلكتروني من قبل الوكالة الوطنية لمنع الفساد (NACP) National Agency for Corruption Prevention.

وقد وسع القانون المذكور نطاق المعلومات التي يتم التصريح عنها لتشمل الأصول والدخل والتفقات والمسؤوليات ومصالح المصّرّحين، ما يجعلها واحدة من الأكثر شمولية من بين الدول التي تتمتع بأنظمة تصريح^{٣٩}.

إدّاءً، يتضمّن تصميم النظام الجديد نموذجاً مصقلاً بشكل جذري للإفصاح عن الأصول والمصالح، يضمن تخزين البيانات بشكل آمن من خلال موقع قابل للولوج من قبل العموم ومستقل عن قاعدة البيانات الرئيسية، ويؤمن حماية البيانات من التلاعب بها لأنّ المستندات تسمي غير قابلة للسحب أو التغيير بمجرد إدخالها في الشبكة. كما أنّ كل وثيقة يجب أن تبيّن تاريخ تقديمها ووقته، ناهيك عن أنّ خصائص النظام المنوّه عنه تتضمّن إمكانية القراءة المجانية من قبل الجمهور وإمكانية إعادة استخدام البيانات^{٤٠}.

ويغطي النظام الإلكتروني المنوّه عنه حوالي مليون موظّف عمومي في أوكرانيا من بينهم السياسيين وموظفي إنفاذ القانون، والقضاة، والمدّعين العامين، وأفراد الخدمة العسكرية في المراكز الإدارية، وأعضاء المجالس المحلية بكل فئاتها...وعليه، فإنّ هذا النظام المركزي الإلكتروني بات يشمل السلطات والإدارات العامة كافة.

E-filing Asset Declarations: Benefits and Challenges, StAR, Dmytro Kotlyar and Laura Pop, July 11, 2019, p.14, page visited on ٢٩ August 10, 2022: <https://star.worldbank.org/publications/e-filing-asset-declarations-benefits-and-challenges>

Reform of Asset and Interest Disclosure in Ukraine, p.2 : ٤٠
<https://thedocs.worldbank.org/en/doc/457791611679267058-0090022021/original/ReformofAssetandInterestDisclosureinUkraine.pdf>
.page visited on August 13, 2022

ومنذ آذار من العام ٢٠١٩، أصبح نظام التصريح الإلكتروني المشار إليه يشمل أكثر من ثلاثة ملايين وسبعماية ألف مستند إلكتروني (منشور على الموقع الإلكتروني: <https://public.nazk.gov.ua>)، ويحتوي على حوالي ٢،٢٥٠،٠٠٠ تصريح أساسي و ٣٩٠،٠٠٠ نسخة مصحّحة من التصاريح الأساسية. يعتمد الملزمون بالتصريح إلى التسجيل الذاتي في النظام الإلكتروني عبر ولوج شبكة NACP، المشار إليها سلفاً، من خلال استخدامهم توقيعهم الرقمي والشخصي وتدوين المعلومات الخاصة للاتصال بهم (البريد الإلكتروني، رقم الهاتف المحمول)، بحيث يتطلب التسجيل الذاتي المنوه عنه توقيعاً شخصياً ورقمياً في كل مرة يتم فيها الولوج للشبكة وفي كل مرة يتم فيها تقديم أي مستند عبرها، علماً أن الاستحصال على هذه التواقيع الرقمية هو من مسؤولية المصريحين^{٤١}.

وبموجب القانون المذكور^{٤٢}، توفر الوكالة الوطنية لمنع الفساد NACP وصولاً غير منقطع، وعلى مدار الساعة، إلى سجل الدولة الموحد لتصاريح الأشخاص المخولين أداء وظائف الدولة أو الحكومة المحلية، وذلك على الموقع الإلكتروني الرسمي للوكالة الوطنية مع إمكانية قراءة المعلومات ونسخها وطباعتها، بالإضافة إلى إمكانية الوصول إلى مجموعة من البيانات (السجل الإلكتروني)، منظمة بشكل يسمح بمعالجتها تلقائياً بالوسائل الإلكترونية (القراءة الآلية) لإعادة استخدامها مرة أخرى.

في هدى استعراض التجارب الثلاث المشار إليها أعلاه، نخلص إلى القول أنّ القاسم المشترك بينها يتمثل في ارتكازها جمعاء على نظام إلكتروني عصري لتقديم التصاريح وحفظها وإدارتها وبالتالي البحث عنها وفيها والتحقق منها. وهذا، إن دلّ على شيء، فهو يؤكد مجدداً على أهمية، لا بل على وجوب اعتماد النظام الإلكتروني الإلزامي لتقديم التصاريح وترتيبها وأرشفتها وإدارتها. ففي ظل زمن المنافسة الهزيلة بوجه الفساد، وفي غياب التصريح الإلكتروني، ليس من المستغرب أن يتواطأ أحد أعضاء الهيئة المولجة تلقي التصاريح مع أحد الموظفين العموميين الملزمين بالتصريح لتغيير بعض المعلومات المصرح عنها أو إخفائها.

كذلك، فإنّ التجارب المنوّه عنها أعلاه، ولئن كانت غير متطابقة في مسألة نسبة العلنية في التصاريح، متفّقة كلّها على تخطّي مسألة السريّة المطلقة، لا بل على فرض علنية التصاريح بالنسبة لأشخاص معدّدين في القانون وبالنسبة لمعلومات محدّدة عنهم تتفاوت بين تشريع وآخر.

^{٤١} E-filing Asset Declarations: Benefits and Challenges, StAR, Dmytro Kotlyar and Laura Pop, July 11, 2019, p.14, page visited on August 10, 2022: <https://star.worldbank.org/publications/e-filing-asset-declarations-benefits-and-challenges>
^{٤٢} Law of Ukraine On Prevention of Corruption", Article 47, paragraph 1: "... The National Agency shall provide unhindered, round-the-clock access to the Unified State Register of Declarations of Persons Authorised to Perform the Functions of State or Local Government on the official website of the National Agency through the possibility to view, copy and print information, as well as a set of data (electronic record), organised in a format that allows its automatic processing by electronic means (machine reading) for further reuse
https://zakon.rada.gov.ua/laws/show/en/1700-18?find=1&lang=en&text=declarations#w1_1

القسم الثاني- نظرة تقييمية في ضوء المعايير الدولية

لقد سبق القول أنّ نظام الإفصاح عن الأصول والمصالح يعني كشف الموظّفين العموميين عن ممتلكاتهم الشخصية و/أو ممتلكات عائلاتهم، بحسب الأحوال، إلى جانب الإعلان عن أي مزايا أو هدايا أو خدمات يتلقونها خلال تولّيهم مهامهم. وقد استُحدثت هذه النظم خصيصاً للمساعدة في مكافحة الفساد، وتالياً، ملاحقة الإثراء غير المشروع من خلال تسهيل تعقّب المواطنين لثروات الموظّفين العموميين مُتولّي السُلطة العامّة.

فما هي القواعد المنظّمة لآلية التصريح وشكله في التشريع اللبناني؟ وما مدى مواءمتها للمعايير الدولية في هذا المجال؟ وهل من ثغرات موجودة في القانون في ضوء ما تمّ استعراضه من معايير دولية وممارسات فضلى؟ وما هي التعديلات المطلوبة في ضوءها؟

إن الإجابة على هذه التساؤلات تستدعي، لزاماً، الغوص في الأحكام القانونية السائدة في التشريع الداخلي درساً وتحليلاً بغية تحديد الثغرات والشوائب التي تعتورها وصولاً لاقتراح التعديلات المطلوبة في سبيل تحقيق أكبر قدر ممكن من الوقاية من الفساد ومكافحته.

أولاً- علنية التصاريح ودورتها

1- علنية التصاريح ودورتها في التشريع اللبناني

تتيح الفقرة "أ" من المادة الرابعة من القانون اللبناني رقم ١٨٩/، تاريخ ٢٠٢٠/١٠/١٦ للموظّف العمومي الملزم بالتصريح أن يقدّمه **إما ورقياً ضمن غلاف مغلق وموقع أو بآية وسيلة إلكترونية مقبولة قانوناً بالشكل الذي يحفظ السريّة، وذلك وفق النموذج المرفق بهذا القانون.**

كما تجيز الفقرة المذكورة للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، عند الاقتضاء، تعديل النموذج المرفق بما فيه القيم الموجبة للتصريح.

بموازاة ما ذكر، يحظر السّطر الأخير من المادة الثامنة من القانون رقم ٢٠٢٠/١٨٩ الاعتداد بسريّة التصاريح بوجه جهتين اثنتين محددين حصراً في القانون المذكور.

إنّ الجهة الأولى هي الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، التي كانت قد أعطيت بموجب قانون إنشائها رقم ١٧٥/، تاريخ ٢٠٢٠/٥/٨، وتحديدًا في الفقرة "ج" من المادة ١٨/ منه، حق الاطلاع على التصاريح والتدقيق فيها وفق أحكام قانون الإثراء غير المشروع. أمّا الثانية، فهي الجهة القضائية المختصة في إطار ملاحقة أو تحقيق أو محاكمة.

وبذلك، يلاحظ أنّ التصاريح عن الذمّة الماليّة والمصالح بقيت سريّة في طابعها وآليّة تقديمها، ولم تغدّ علنيّة سوى تجاه الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، والقضاء المختص وفق ما هو محدّد آنفاً.

أما تصاريح رئيس الهيئة وأعضائها، فباتت علنيّة بالكامل وواجبة النّشر على الموقع الإلكتروني الخاص بالهيئة، وذلك ضماناً لشفافية عمل أصحابها باعتبارهم يتولّون مهمّة أساسية في الوقاية من الفساد ومكافحته.

وفي ما يتعلق بمسألة مواقيت تقديم التصاريح، فقد خطا المشرع اللباني خطوةً نوعيَّةً في هذا المضمار، إذ غدا يفرض، بموجب المادة الثالثة من القانون رقم ٢٠٢٠/١٨٩، تقديم تصريح أول خلال شهرين من تاريخ تولي الوظيفة العموميَّة، **وكشروط من شروط تولي هذه الوظيفة،** علماً أنّ "تولي الوظيفة العموميَّة" بات ينطوي على كل تجديد أو تمديد لها لولايات متتالية، بالانتخاب أو الانتداب أو بأية طريقة أخرى ينص عليها القانون. ولم يستوجب سوى تصريح واحدٍ إذا تعددت الوظائف المشمولة بهذا القانون للموظف العمومي نفسه.

ولم يكتفِ المشرع اللباني بإلزام الموظف العمومي بتقديم تصريح ثانٍ وأخيرٍ خلال مهلة شهرين من تاريخ انتهاء خدماته لأي سببٍ كان، بل كرّس مبدأ **دورية التصاريح** مستوجباً **تصريحاً إضافياً كل ثلاث سنوات**، من تاريخ تقديم التصريح السابق، على أن يبيّن المصريح في التصاريح الإضافية والأخيرة أوجه الاختلاف وأسبابها بين تصريحٍ وآخر.

علاوةً على ما ذكر، تشترط المادة الثالثة في الفقرة "ب" منها تقديم تصريح أول جديدٍ عن الذمة الماليَّة خلال مهلة ثلاثة أشهر من تاريخ نفاذ هذا القانون، وإن كان الموظف العمومي المعني قد سبق له أن تقدّم بالتصريح المنصوص عليه في القانون رقم ١٩٩٩/١٥٤^{٤٣}.

فما هو الوضع في التشريعات المقارنة؟

٢- علنيَّة التصاريح ودوريَّتها في التشريعات المقارنة

يظهر هذا الجدول مقارنة مبسّطة بين لبنان من جهة أولى وبين تونس والعراق والأردن والنيبال وفرنسا من جهة ثانية في مسألتي علنيَّة التصاريح ومواعيد تقديمها من قبل الموظفين العموميين الملزمين بها:

مواعيد تقديم التصاريح				مدى العلنيَّة	الدولة
عند انتهاء الوظيفة	عند حدوث تغيير	دورية التصاريح	عند تولي الوظيفة العمومية		
عند انتهاء الوظيفة العمومية	كل ثلاث سنوات ^{٤٥}	خلال شهرين من تاريخ تولي الوظيفة العمومية	سريَّة إلا تجاه الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد والقضاء المختص في إطار ملاحقة أو تحقيق أو محاكمة ^{٤٤}	لبنان

^{٤٣} المادة ٣ من قانون التصريح عن الذمة المالية والمصالح ومعاقبة الإثراء غير المشروع، رقم ١٨٩/، تاريخ ٢٠٢٠/١٠/١٦.
^{٤٤} تراجع أحكام المادة ٨ من قانون التصريح عن الذمة المالية والمصالح ومعاقبة الإثراء غير المشروع، رقم ١٨٩/، تاريخ ٢٠٢٠/١٠/١٦.
^{٤٥} المادة ٣ من قانون التصريح عن الذمة المالية والمصالح ومعاقبة الإثراء غير المشروع، رقم ١٨٩/، تاريخ ٢٠٢٠/١٠/١٦.

تونس	سريّة باستثناء الحالات المعددة في الأعداد ٧ إلى ٨ من الفصل الخامس من القانون رقم ٢٠١٨/٤٦ ^{٤٦}	خلال ٦٠ يوماً من تاريخ تولّي الوظيفة العمومية ^{٤٧}	كل ثلاث سنوات	خلال ٣٠ يوماً من تاريخ حدوث التغيير	خلال ٦٠ يوماً من تاريخ انتهاء الوظيفة العمومية
العراق	علنيّة تجاه هيئة النزاهة الاتحادية. أما الاستثمارات المتعلقة برئيس هيئة النزاهة ونائب الرئيس والعاملين لديها، فهي علنية تجاه ديوان الرقابة المالية الاتحادية ^{٤٨}	خلال ٩٠ يوماً من تاريخ تولي الوظيفة أو المنصب ^{٤٩}	كل سنة	خلال ٩٠ يوماً من تاريخ انتهاء علاقته بالوظيفة العمومية
الأردن	سريّة إلا تجاه الهيئة القضائية في حال تقديم شكوى أو إخبار بحق الشخص متعلقة بالكسب غير المشروع ^{٥٠}	خلال ٦٠ يوماً من تاريخ تسلم نموذج الإقرار ^{٥١}	كل سنتين	خلال ٣٠ يوماً من تاريخ حدوث التغيير	خلال ستين يوماً من تاريخ تركه الوظيفة أو زوال الصفة عنه

٤٦ تراجع الفقرة الأخيرة من الفصل ٧/ من قانون عدد ٤٦/ لسنة ٢٠١٨ مؤرخ في ٢٠١٨/٧ المتعلق بالتحريك بالمكاسب والمصالح وبمكافحة الإثراء غير المشروع وتضارب المصالح، والمذكورة سابقاً في التجربة التونسية.

٤٧ تراجع أحكام الفصل ٨/ من قانون عدد ٤٦/ لسنة ٢٠١٨ مؤرخ في ٢٠١٨/٧ المتعلق بالتحريك بالمكاسب والمصالح وبمكافحة الإثراء غير المشروع وتضارب المصالح والتي توجب على كل شخص خاضع لواجب التحريك، تقديم تصريح جديد كل ثلاث سنوات في صورة تواصل مباشرته لوظائف موجبة للتصريح وكذلك عند انتهاء مهامه الموجبة للتصريح لأي سبب كان، وذلك في أجل لا يتجاوز ستون يوماً من تاريخ انقضاء مدة الثلاث سنوات أو من تاريخ انتهاء المهام الموجبة للتصريح. كما تنص أحكام الفصل ٨/ من القانون المذكور على التالي: "بصرف النظر عن أحكام الفصل ١٠ من هذا القانون، يجب على الخاضع لواجب التحريك إعلام الهيئة بكل تغيير جوهري يطرأ على الوضعية الأصلية التي قام بالتحريك بها في أجل ثلاثين يوماً من تاريخ حدوث التغيير. تضبط الهيئة صيغ تطبيق أحكام هذا الفصل".

٤٨ تراجع أحكام البنود "رابعاً وثامناً وتاسعاً" من المادة ٨/ من قانون هيئة النزاهة والكسب غير المشروع العراقي، رقم ٣٠/، تاريخ ٢٠١٨/٤، والتي تنص على التالي: تتولى الهيئة فحص الاستثمارات وتدقيق البيانات المذكورة فيها. ثامناً: يتولى ديوان رقابة المالية الاتحادي فحص وتدقيق استثمارات كشف الذمة المالية لرئيس ونائب رئيس هيئة النزاهة والعاملين فيها.

تاسعاً: يحظر إفشاء أي معلومات ووثائق وإجراءات فحص ترد على الاستثمارات لغير الجهات المخولة قانوناً.

٤٩ تراجع أحكام المادة ٨/ من قانون هيئة النزاهة والكسب غير المشروع العراقي، رقم ٣٠/، تاريخ ٢٠١٨/٤، والتي تنص على التالي: "أولاً: يلتزم المكلف بتقديم الاستثمارات في المواعيد الآتية: أ- خلال (٩٠) تسعين يوماً من تاريخ توليه الوظيفة أو المنصب وتاريخ انتهاء علاقته بهما. ب- خلال شهر كانون الثاني من كل سنة..."، منشور على الموقع الإلكتروني الرسمي للتشريعات العراقية، مجلس القضاء الأعلى، العراق،

<http://iraqld.hjc.iq:8080/LoadLawBook.aspx?page=2&SC=&BookID=29524>

٥٠ تراجع أحكام المادة ٨/ من قانون الكسب غير المشروع وتعديلاته الأردني رقم ٢٧/ لسنة ٢٠١٤، التي تنص على التالي: "تسلم الإقرارات المنصوص عليها في هذا القانون بطرف مغلق ومكتوم إلى الرئيس ويحظر، تحت طائلة المسؤولية القانونية، على أي من موظفي الدائرة فتحه أو الاطلاع على ما يحتويه من بيانات. وتنص المادة ٨/ من القانون عينه على التالي: "تشكل هيئة قضائية برئاسة قاضي تمييز وعضوية قاضيين اثنين لا تقل درجتهما عن الدرجة الخاصة، بقرار من المجلس القضائي، في بداية شهر كانون الثاني من كل سنة تتولى المهام التالية: أ- فحص الإقرار المقدم إلى الدائرة وتدقيقه ودراسته عند تقديم أي شكوى أو إخبار يحال إليها من الجهة المختصة بحق أي شخص تطبق عليه أحكام هذا القانون وتتعلق بكسب غير مشروع تحقق له".

٥١ تراجع أحكام المادة ٧/ من قانون الكسب غير المشروع وتعديلاته الأردني رقم ٢٧/ لسنة ٢٠١٤، التي تنص على التالي: "يلتزم كل من تسري عليه أحكام هذا القانون بما يلي: أ. تقديم إقرار عن ذمته المالية وذمة زوجه وأولاده القصر خلال ستين يوماً من تاريخ تسلمه نموذج الإقرار. ب. يقدم الإقرار المنصوص عليه في الفقرة (أ) من هذه المادة، بصورة دورية، خلال شهر كانون الثاني كل سنتين وذلك طيلة مدة خضوعه لأحكام هذا القانون وخلال ستين يوماً من تاريخ تركه الوظيفة أو زوال الصفة عنه، على أن تتضمن هذه الإقرارات كل زيادة طرأت على الذمة المالية ومصادرها"، منشور على الموقع.

		كل سنة	خلال ٦٠ يوماً من تاريخ تويي الوظيفة العمومية ^{٥٣}	سريّة باستثناء تصاريح رئيس مجلس الوزراء والوزراء لدى بعض الحكومات ^{٥٢}	النيبال
خلال شهرين من تاريخ انتهاء الوظيفة العمومية	خلال شهرين من حدوث التغيير	خلال شهرين من تولي الوظيفة العمومية ^{٥٥}	علنيّة مع بعض الاستثناءات ^{٥٤}	فرنسا

Prevention of Corruption Act, 2002, Article 50,(4):" The statement of property submitted under this section Shall be ^{٥٢} confidential." Yet, in some cases, statements of property of the prime minister and its cabinet members were made public, <https://myrepublica.nagariknetwork.com/amp/why-have-pm-deuba-and-his-ministers-not-disclosed-their-property-details/news.html.twig>

:Prevention of Corruption Act, 2002, Article 50: Provisions Relating to Statement of Property ^{٥٣}
Whoever joins a public office shall, within sixty days from the date of joining the public office, and whoever is engaged in a (1) public office on the date of commencement of this Section shall, within sixty days from the date of commencement of this Act, and thereafter within sixty days from the date of completion of each fiscal year, submit the up dated statement of property in his/her name or in the name of his/her family members along with the sources or evidence thereof to the body or authority prescribed by the Government of Nepal having published a notification in the Nepal Gazette
Article 5, I, of Act n.2013-907 dated October 11th, 2013 on transparency in public life:"... Within a period of three months ^{٥٤} following receipt of the information referred to in the first subparagraph of this paragraph I, the High Authority shall make the declaration of assets and the declaration of interests public. It may include in this publication any assessments it deems relevant regarding the exhaustiveness, accuracy and the sincerity of one or the other declaration, after having provided the person concerned with the opportunity to make his/her observations. Electors may address any written observations regarding these "declarations of assets and these declarations of interests to the High Authority

Article 4, I, of Act n.2013-907 dated October 11th, 2013 on transparency in public life:"Within two months of their ^{٥٥} appointment, each member of Government shall personally send an exhaustive, accurate and sincere declaration of his/her assets including all of his/her private property, as well as, where applicable, community property and joint property to the President of the High Authority for Transparency in Public Life provided for in Article 19 of this Act. These assets shall be valued at "the date on which the reporting obligation became operative as is the case regarding inheritance and gift tax

يستنتج ممّا سبق عرضه أنّ طابع السّريّة لا يزال يلفّ التصاريح في التشريعين العراقي والأردني اللذان لا يخرجان عن هذا المبدأ إلا في حالات استثنائية جداً. وكذلك في النيبال التي لا يزال تشريعها يعتمد سرّيّة التصاريح، وإن كانت بعض الحكومات قد درجت على نشر التصاريح العائدة للوزراء ولرئيس مجلس الوزراء^{٥٦}. وتتسع مروحة الاستثناءات على مبدأ السّريّة بصورة ملحوظة في التشريع التونسي الذي يجعل من تصاريح الأشخاص المذكورين في الفقرات الثمانية الأولى من الفصل الخامس منه تصاريح علنية ومنشورة على الموقع الإلكتروني لهيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد. أمّا التشريع الفرنسي، فيعتبر متقدماً نوعياً في هذا الصدد حيث يرسخ مبدأ علنية التصاريح مستثنياً منه فقط بعض المعلومات ذات الطابع الشّخصي.

ثانياً- ثغرات وحلول

تعالج هذه الفقرة أهم الثّغرات التي تعتري القانون ٢٠٢٠/١٨٩ في الشق المتعلق بالتصريح عن الذمّة الماليّة والمصالح. إنّ الغرض من تسليط الضوء على مثل هذه الثّغرات مرده إيجاد المقترحات اللاّزمة لسدّها وبالتالي تطويرها بطريقة تتواءم مع المعايير الدوليّة والممارسات الفضلى التي تم بيانها في القسم الأول أعلاه.

فمن نحو أول، تنص المادة الرّابعة من القانون رقم ٢٠٢٠/١٨٩ المتعلّقة بآليّة تقديم التصريح ومضمونه على إمكانية تقديم التصريح ورقياً ضمن غلاف مغلق وموقّع أو بأية وسيلة إلكترونيّة مقبولة قانوناً بالشّكل الذي يحفظ السّرية.

يستشف مما سبق أنّ تقديم التصاريح بالصورة الإلكترونيّة ليس إلزامياً وإنما خيار أعطي للملزم بالتصريح طالما أنّ تقديم التصريح بالطرق الإلكترونيّة لا ينزع عنه صفة السّريّة. وعليه، فهناك إشكاليات عدة تعتري مثل هذا الخيار الكتابي غير الإلكتروني. فمن جهة أولى، تبرز إمكانية حصول الأخطاء الكتابيّة في التصريح، الأمر الذي قد يعرّض صاحبه لعقوبة التصريح الكاذب ولا سيما أنّ مثل هذا الجرم هو جرم شكلي تقونته المادة ٩ من القانون رقم ٢٠٢٠/١٨٩، ولا يتطلّب إثباتيّة ارتكاب الجرم من قبل صاحبه، إنّما يكفي ورود معلومات غير مطابقة للحقيقة في التصريح، علماً أنّ عقوبة الجرم المذكور تتمثّل في الحبس من ستّة أشهر إلى سنة وبغرامة تتراوح بين ١٠ و ٢٠ مرة الحد الأدنى الرسمي للأجور.

Bhuwan Sharma, Why have PM Deuba and his ministers not disclosed their property details?, September 6, 2022, ٥٦
<https://myrepublica.nagariknetwork.com/amp/why-have-pm-deuba-and-his-ministers-not-disclosed-their-property-details/news.html.twig> (29/11/2022)

ومن جهة ثانية، يزداد احتمال فقدان التصاريح لأنّ تقديمها بشكل خطّي وكتابي يستدعي وضعها في ظرف مغلق وتسليمها باليد للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد. ومن المعلوم أنّ كمية المغلفات التي تتلقاها الهيئة هي كمية كبيرة جداً في ضوء عدد الموظفين العموميين الملزمين بالتصريح، ما يستدعي استحداث أماكن مخصصة لحفظ هذه المغلفات ومناسبة في مواصفاتها لجهة التعقيم والرطوبة والحرارة. هذا، فضلاً عن إمكانية تعرّض هذه المغلفات للتلف مع مرور الوقت أو في حال حدوث أي طارئ كالحرّيق أو الانفجار أو ما شابه. أمّا من جهة ثالثة، فمن البديهي القول أنّ الأرشفة الورقيّة وترتيب التصاريح وتنظيمها يدويّاً يستغرق الكثير من الوقت والجهد لإتمام أبسط عمليّات البحث في حين أنّ أرشفتها بصورة إلكترونيّة تتيح البحث عنها بسهولة وسرعة.

ينبغي على ما تمّ تبيانه أنّ استحداث النظام الإلكترونيّ الإلزامي للتصريح عن الذمم الماليّة والمصالح، ولئن كان يستتبع تحديات معينة كالتكاليف الإضافية على المدى القصير، والحاجة إلى رفع مستوى الوعي والتدريب...، غير أنّه يوفّر الكثير من الموارد الماليّة والبشريّة، حتى على المدى القصير، من خلال التخلّص من الحاجة إلى مساحة آمنة لحفظ التصاريح ذات الحجم المتزايد وبالتالي إفساح المجال أمام موظفي الهيئة الوطنية التركيز على ضمان الامتثال وتقديم المشورة بدلاً من فرز التصاريح الورقية وتنظيمها يدويّاً. هذا، فضلاً عن أنّ حفظ الملفات إلكترونيّاً يؤدّي إلى تفادي العديد من الأخطاء غير المقصودة والتي قد يغدو المصحّحون مسؤولين عنها^{٥٧}.

أمّا في ما يتعلّق بالطابع الذي تكتسي به التصاريح، فيتّضح أنّ المشرع اللبناني لا يزال يركّز على سريّة التصاريح. وبدلاً من النّص صراحةً على العلنيّة مع بعض الاستثناءات المحدّدة حصراً، تراه يذكر السريّة في القانون المذكور غير مرة، لا بل يفرضها موجّباً واضحاً في المادة الثامنة منه بحيث يستلزم أن تُسَمّ التصاريح بالطابع السري المحض، ثمّ يذهب إلى حدّ إنزال عقوبة الحبس سنة على الأكثر والغرامة المتراوحة بين خمس وعشر مرات الحد الأدنى الرسمي للأجور أو إحدى هاتين العقوبتين، فضلاً عن إمكانية الملاحقة التأديبية بحق من يقدم على إفشاء سريّة التصاريح، وذلك بمقتضى نص صريح في المادة الثامنة عينها المشار إليها أعلاه.

ولا يخرج المشرّع عن هذه القاعدة إلا في السّطر الأخير من المادة الرابعة المشار إليها، حيث يمنع التذرع بالسريّة بوجه هئتين محدّتين على سبيل الحصر، هما الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، والقضاء المختص في إطار ملاحقة أو تحقيق أو محاكمة.

يستنبط مما ذكر أنّ مضامين التصاريح ليست متاحة للعموم ولا هي قابلة للاطلاع من أي جهة خارج الجهتين المعدّتين في النّص القانوني المشار إليه أعلاه. ولا شك في أنّ قالب السريّة الذي يطلّل هذه التصاريح يقوّض من منسوب الشفافيّة الذي يفترض أن يتمتع به نظام التصريح عن الذمم الماليّة والمصالح، وتالياً، من إمكانية مساءلة الموظفين العموميين عن توافر زيادة غير مبرّرة في ثروتهم، بهدف ملاحقتهم بجرم الإثراء غير المشروع ومحاسبتهم ومصادرة أموالهم غير المشروعة لحساب خزينة الدولة اللبنانية.

وفي إطار المادة الرابعة عينها موضوع البحث، يتبين أنّها تتطلّب احتواء التصريح على جردة بكامل الذمّة الماليّة والمصالح في لبنان وفي الخارج، تشمل الأموال المنقولة وغير المنقولة، دون أن تأتي المادة المومي إليها على ذكر التاريخ الذي يفترض فيه تقدير قيمة هذه الأصول، ما يفتح المجال واسعاً للأخطاء في تقدير القيم وإمكانيّة التلاعب بها في كثير من الأحيان.

وبالوصول إلى دوريّة التصاريح، وبينما تشير التجارب العمليّة المقارنة إلى أنّ التصريح السنوي يعدّ من الممارسات الفضلى^{٥٨} كما سلفت الإشارة، يكرّس المشرع اللبناني، في الفقرة الثّانية من البند "أ" من المادة الثّالثة منه، موجب تقديم التصريح كل ثلاث سنوات دون أن يفرض، في المقابل، أي موجب بالتصريح عند حدوث تغيير على الذمّة الماليّة في أصولها وخصومها، ودون أن يلقي على الموظّف العمومي الخاضع للتصريح عبء الإفصاح عن أي تبدل في مصالحه قد ينبت عن تضارب محتمل فيها.

تأسيساً على كل ما ذكر أعلاه، يقتضي تعديل بعض النصوص السّائدة حالياً في القانون رقم ٢٠٢٠/١٨٩ لتصبح على الشّكل

التعديل المقترح	المادة ٣- دوريّة التصاريح
<p>أ - تقدم التصاريح في الأوقات الآتية: ٢. تصريحاً إضافياً : - كل سنة، من تاريخ تقديم التصريح السابق. وعلى الخاضع للتصريح إعلام الهيئة بكل تغيير جوهري يطرأ على ذمته المالية و/أو مصالحه خلال شهرين من حدوث التغيير.</p>	<p>أ - تقدم التصاريح في الأوقات الآتية: ٢. تصريحاً إضافياً كل ثلاث سنوات، من تاريخ تقديم التصريح السابق.</p>

التعديل المقترح	المادة ٤- آليّة تقديم التصريح ومضمونه
<p>أ - يقدم التصريح إلكترونياً على الموقع الإلكتروني الخاص بالهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وفق النموذج المنشور. يجوز للهيئة، عند الاقتضاء، تعديل النموذج المرفق بما فيه القيم الموجبة للتصريح. -تتولى الهيئة مسك قاعدة بيانات إلكترونية تحتوي على التصاريح الممسوحة ضوئياً خاصة بالأشخاص الخاضعين لموجب التصريح، ومنشورة</p>	<p>أ - يقدم التصريح ورقياً ضمن غلاف مغلق وموقّع أو بأية وسيلة إلكترونية مقبولة قانوناً بالشكل الذي يحفظ السرية، وذلك وفق النموذج المرفق بهذا القانون. يجوز للهيئة، عند الاقتضاء، تعديل النموذج المرفق بما فيه القيم الموجبة للتصريح.</p>

Annual declarations are the most effective, as they familiarize all officials with the system and allow for accurate comparisons over time in office, Topic Guide: Interest and Asset Disclosure, Transparency International
<https://knowledgehub.transparency.org/guide/topic-guide-on-interest-and-asset-disclosure/5545>, page visited on August 6, 2022

<p>على موقعها الإلكتروني. وتقوم بحفظ التصاريح لمدة عشر سنوات بعد مغادرة الأشخاص للوظائف والمسؤوليات الموجبة للتصريح.</p> <p>- تنشر الهيئة، كل ستة أشهر على موقعها الإلكتروني، قائمة إسمية بالأشخاص المصرحين بذممهم المالية ومصالحهم، وبالأشخاص الذين لم يقدموا تصاريحهم.</p>	
<p>على التصريح أن يتضمن جردة بكامل الذمة المالية والمصالح في لبنان وفي الخارج، على أن يتم تقدير قيمتها في تاريخ تقديم التصريح ...</p>	<p>ب - على التصريح أن يتضمن جردة بكامل الذمة المالية والمصالح في لبنان وفي الخارج...</p>

التعديل المقترح: إضافة الفقرة التالية إلى الفقرة "أ":	المادة ٥- إيداع التصاريح
<p>مع مراعاة قانون حماية المعاملات الإلكترونية والبيانات ذات الطابع الشخصي رقم ٨١/، تاريخ ٢٠١٨/١٠/١٠، تتولى الهيئة نشر مضمون التصاريح على موقعها الإلكتروني بالنسبة لكل من:</p> <ul style="list-style-type: none"> - رئيس الجمهورية ومستشاريه ومدراء القصر الجمهوري، - رئيس الحكومة ومستشاريه ومدير مكتبه، - الوزراء ومستشاريهم ومدراء مكاتبهم، - رئيس المجلس النيابي ومستشاريه ومدير مكتبه، - النواب ومستشاريهم ومدراء مكاتبهم، - رئيس المجلس الأعلى للقضاء ومدعي عام التمييز ورئيس هيئة التفيتيش القضائي ورئيس مجلس شوري الدولة ورئيس ديوان المحاسبة ومدعي عام ديوان المحاسبة والمدعي العام المالي ورئيس هيئة التفيتيش المركزي ورئيس مجلس الخدمة المدنية ورئيس الهيئة العليا للتأديب، - رئيس المجلس الدستوري وأعضاؤه، - حاكم المصرف المركزي ومستشاريه، - نواب حاكم المصرف المركزي ومستشاريهم. 	<p>أ- تودع التصاريح المنصوص عليها في هذا القانون لدى الهيئة مقابل إيصالات، وتحفظ في سجلات مادية وإلكترونية.</p> <p>أما رئيس الهيئة وأعضاؤها، فيقدمون تصاريحهم إلى رئاسة مجلس الوزراء وتنشر على الموقع الإلكتروني للهيئة.</p>

خاتمة

لم يعد وضع لبنان الاقتصادي والمالي والتفدي والمصري يحتل أي تأخير في انتهاز أي فرصة قد تدفع به إلى الأمام ولو كان ذلك بمقياس خطوة واحدة في اتجاه الألف ميل، إذ إن مستوى الفقر المدقع الذي وصل إلى مستويات غير مسبوقة، يحتم تسريع وتيرة الإصلاحات ذات الصلة، من خلال التماس كل السبل القانونية والمجدية.

وإذا كان ليس من خلاف على أهمية قوانين الوقاية من الفساد ومكافحته، غير أنها تبقى مجرد عناوين جذابة إذا لم تقترن بتحقيق النتائج الملموسة، ولا سيما أن التشريعات ذات الصلة لا تزال حديثة العهد نسبياً، في حين أن الفساد بات متجذراً في أسبابه وفيماضاً في مظاهره.

لقد أثبتت التجارب العملية أنه كلما كانت أنظمة التصريح عن الذمم المالية والمصالح منشورة للعموم وممكنة وقابلة للبحث فيها، كلما كانت منتجة وفعالة في ملاحقة المرتكبين^{٥٩}. وإذا كان البعض يتخذ من الخصوصية والأمن القومي حجةً للتهرب من هذه العلنية، فلا مندوحة من التأكيد على أن الحق الأجدر في الحماية_ والذي يغلب كل المصالح الخاصة_ يتمثل في استعادة الأموال المتأتية عن الفساد.

بيد أن هذه الاستعادة تبقى بعيدة المنال إذا لم تنصب كل الجهود على كشف حالات الإثراء غير المشروع... وما أكثرها، وما أسهل إثباتها في ضوء قانون التصريح عن الذمة المالية والمصالح ومعاقبة الإثراء غير المشروع رقم ٢٠٢٠/١٨٩، إذ تنص الفقرة "أ" من عاشر مواد القانون المذكور على اعتبار جرم الإثراء غير المشروع قائماً عند حصول زيادة كبيرة على الذمة المالية لأي موظف عمومي، لا يمكن تبريرها بصورة معقولة نسبةً لموارده المشروعة. وناهيك عن عناصر الجرم اليسيرة، فقد تعمد المشتري اللبناني نقل عبء البيّنة إلى الموظف العمومي الذي عليه أن يفسر مشروعية الزيادة تحت طائلة اعتباره مرتكباً.

من هنا، تبرز أهمية الدور الجلل الذي ينبغي أن تضطلع به الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، بحيث ينبغي عليها ألا تألوا جهداً في التدقيق في صحة المعلومات والبيانات المصرّح عنها، وفي التحقق من دقة تخمينات الأموال موضوع التصاريح، وفي التنقيب عن كل المؤشرات التي قد تدلّ على شبهات، أكانت ناجمة عن إثراء غير مشروع، أم تضارب في المصالح، أم سواها من جرائم الفساد المقوننة بمعظمها في قانون العقوبات اللبناني وفي قانون مكافحة الفساد في القطاع العام وإنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد رقم ٢٠٢٠/١٧٥.

كما يقتضي أن توفر الهيئة خطوط الهاتف الساخنة للاستفسار عن كيفية تقديم الإخبارات وكشوفات الفساد لديها، والحمايات الضامنة للمبلغين، وموقعاً إلكترونياً عصريةً يفتد المبادئ التوجيهية التفصيلية والأسئلة الشائعة في هذا الحقل. ولا يغيب عن البال وجوب أن يترافق ذلك مع آلية دعم من المجتمع المدني ووسائل الإعلام البتاءة والمنظمات غير الحكومية التي تساهم مساهمة مباشرة في نشر الوعي حول ضرورة الوقاية من الفساد وتسليط الضوء على مضارّه في الاتجاهات كافة، وإرساء ثقافة الإبلاغ عن الفساد، والبدء بتكثيف العمل مع تلامذة المدارس وطلاب الجامعات في هذه المعركة الضروس.

وإذا كان لا بدّ من خطوة أولى، فلا مفرّ من فرض التصريح السنوي بالصورة الإلكترونية الإلزامية كما وجعل التصاريح العائدة لبعض الموظفين العموميين ممن يتولون المراكز ذات المخاطر العالية علنيةً بالكامل، وبحكم القانون، ومنشورةً على الموقع الإلكتروني للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، وقابلة للبحث عنها وفيها وفق الممارسات الفضلى المستعرضة أعلاه. فهل ستشهد الأيام المقبلة على المتوحّي؟
نأمل ذلك...

المراجع:

أولاً- القوانين:

أ- القوانين اللبنانية

- ١- الدستور اللبناني، تاريخ ١٩٢٦/٥/٢٣ وتعديلاته.
- ٢- قانون مكافحة الفساد في القطاع العام وإنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، رقم/١٧٥، تاريخ ٢٠٢٠/٥/٨.
- ٣- قانون التصريح عن الذمة المالية والمصالح ومعاقبة الإثراء غير المشروع، رقم/١٨٩، تاريخ ٢٠٢٠/١٠/١٦.

ب- القوانين العربية

- ١- القانون التونسي المتعلق بالتصريح بالمكاسب والمصالح وبمكافحة الإثراء غير المشروع وتضارب المصالح، عدد ٤٦/، تاريخ ٢٠١٨/٨/٨.
- ٢- قانون هيئة النزاهة والكسب غير المشروع العراقي، رقم/٣٠، تاريخ ٢٠١١/١١/١٤.
- ٣- قانون الكسب غير المشروع وتعديلاته الأردني رقم/٢٧ لسنة ٢٠١٤.

ج- القوانين الأجنبية

- ١- القانون الفرنسي المتعلق بالشفافية في الحياة العامة، رقم/٩٠٧، تاريخ ٢٠١٣/١٠/١١
- ٢- القانون الأوكراني للوقاية من الفساد(نيسان ٢٠١٥)
https://zakon.rada.gov.ua/laws/show/en/1700-18?find=1&lang=en&text=declarations#w1_1
- ٣- القانون النيبالي حول المنع من الفساد للعام ٢٠٠٢.

د- التشريع الدولي

- ١- اتفاقية البلدان الأميركية لمكافحة الفساد، اعتمدت في تاريخ ٢٩ آذار ٢٠٠٣:
https://www.oas.org/en/sla/dil/docs/inter_american_treaties_B-58_against_Corruption.pdf
- ٢- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الصادرة بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٤/٥٨، تاريخ ٣١ تشرين الأول، ٢٠٠٣.
- ٣- اتفاقية الاتحاد الأفريقي للوقاية من الفساد ومكافحته، اعتمدت في ١ تموز ٢٠٠٣، ودخلت حيز التنفيذ في ٥ آب ٢٠٠٦:
https://au.int/sites/default/files/treaties/36382-treaty-0028_african_union_convention_on_preventing_and_combating_corruption_e.pdf

هـ- الأدلة التابعة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد:

- ١- مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
<https://www.unodc.org/unodc/en/corruption/uncac.html>
- ٢- الأمم المتحدة، Corruption ، ٢٠٠٦، الفقرة ١٢، ص ٤
www.unodc.org/pdf/corruption/CoC_LegislativeGuide.pdf
Legislative Guide for the Implementation of the United Nations Convention Against Corruption
- ٣- الأمم المتحدة، Technical Guide to the United Nations Convention against Corruption،
٢٠٠٩، ص ٢٥ - ٢٦، www.unodc.org/documents/corruption/Technical_Guide_UNCAC.pdf، (٢٠١٠/٠٧/٣٠).

التقرير الصادر عن الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بمنع الفساد، فيينا، ٧-٥ أيلول ٢٠١٨، منشور على الموقع الإلكتروني لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة،

https://www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC/WorkingGroups/workinggroup42018-/September-67-V1804200_A.pdf

ثالثاً- الأبحاث والدراسات:

- 1- Topic Guide: Interest and Asset Disclosure, Transparency International, 2020.
- 2- Public Office, Private Interests, Accountability through Income and Asset Disclosure, 2012.
- 3- Will financial disclosure by public officials mean less corruption? Alexandra Habershon, MARCH 27, 2012, <https://blogs.worldbank.org/psd/will-full-financial-disclosure-by-public-officials-mean-less-corruption>.
- 4- Good practices in asset disclosure systems in G20 countries, OECD and World Bank.
- 5- Disclosure By Politicians, Simeon Djankov, Rafael La Porta, Florencio Lopez-de-Silanes, Andrei Shleifer, Working Paper 14703, <http://www.nber.org/papers/w14703>, NATIONAL BUREAU OF ECONOMIC RESEARCH, 1050 Massachusetts Avenue Cambridge, MA 02138 February 2009.
- 6- Asset Declarations: A Threat to Privacy or a Powerful Anti-Corruption Tool? Dmytro Kotlyar and Laura Pop, published on Ukrainska Pravda, September 26, 2016, <https://www.worldbank.org/en/news/opinion/201626/09/asset-declarations-a-threat-to-privacy-or-a-powerful-anti-corruption-tool>
- 7- Good practices in asset disclosure systems in G20 countries, OECD and WorldBank, https://www.bmj.de/SharedDocs/Downloads/EN/G20/Good%20practices%20in%20asset%20disclosure%20systems%20in%20G20%20countries,%20prepared%20by%20the%20OECD%20and%20the%20World%20Bank.pdf?__blob=publicationFile&v=1
- 8- E-filing Asset Declarations: Benefits and Challenges, StAR, Dmytro Kotlyar and Laura Pop, July 11, 2019: <https://star.worldbank.org/publications/e-filing-asset-declarations-benefits-and-challenges>.
- 9- Equipping Civil Society in Their Fight Against Grand Corruption ,Milica Djuric, International Republican Institute, December 8, 2020: <https://www.iri.org/news/equipping-civil-society-in-their-fight-against-grand-corruption/>
- 10- Reform of Asset and Interest Disclosure in Ukraine, p.2: <https://thedocs.worldbank.org/en/doc/4577916116792670580090022021-/original/ReformofAssetandInterestDisclosureinUkraine.pdf>,
- 11- Messick, R., 2009. Income and assets declarations: Issues to consider in developing a disclosure regime. ١٢- محمد العفيف الجعيدي، الأمر المنظم لنشر تصاريح الذمة لكبار المسؤولين: سؤال عن موعد النشر وآخر عن مضمون ما سينشر، منشور في المفكرة القانونية، تاريخ ٢٠/٧/٢٠٢٠، على الرابط التالي www.legal-agenda.com الأمر-المنظم-لنشر-تصاريح-الذمة
- 13- Bhuwan Sharma, Why have PM Deuba and his ministers not disclosed their property details?, September 6, 2022, <https://myrepublica.nagariknetwork.com/amp/why-have-pm-deuba-and-his-ministers-not-disclosed-their-property-details/news.html.twig> (٢٠٢٢/١١/٢٩)

